

التمايز، والنهج القائم على الحوافز، والملكية المشتركة. عقدان من توقعات سياسة الجوار الأوروبية. الفجوة السياسية الحقيقية

الدكتورة مايا سيون تسيدكياهو

مديرة برنامج العلاقات الإسرائيلية - الأوروبية، معهد ميترينج
محاضرة في المنتدى الأوروبي، الجامعة العبرية في القدس

مرت ثلاثة عقود منذ أن كتب كريستوفر هيل عن الفجوة بين التوقعات والقدرات التي خلقتها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP) منذ بدايتها (هيل، 1993). وقد أحدثت بداية سياسة الجوار الأوروبية ثغرات مماثلة. لقد أدى الوعد الذي أطلقه رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي عام 2003 لدول سياسة الجوار الأوروبية بـ «كل شيء ما عدا المؤسسات» إلى خلق توقعات غير واقعية إلى حد وصفها بأنها «الخطيئة الأصلية» (بلوكمانز، 2017). وبما أن الوعد والفعل كانا منفصلين، فقد تم تسمية فجوة سياسة الجوار الأوروبية بأنها الفجوة بين التصور والأداء (كوننج، 2016). ويظهر المسح الأوروبي المتوسطي الذي أجرته يوروميسكو أن هذه الفجوة لا تزال موجودة إلى حد كبير. ومع ذلك، فهو يوضح أيضاً أن المبادئ التي قامت عليها سياسة الجوار الأوروبية تعتبر جديرة بالاهتمام على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

تظهر نتائج المسح أن الفجوة بين التصور والأداء لا تزال قائمة إلى حد كبير. ومع ذلك، فهو يوضح أيضاً أن المبادئ التي قامت عليها سياسة الجوار الأوروبية تعتبر جديرة بالاهتمام على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

وفي عشية مفوضية أوروبية جديدة، من المقرر أن تدخل بحلول نهاية هذا العام، لا تزال هناك مراجعة أخرى لسياسة الجوار الأوروبية في الانتظار. التوقعات فيما يتعلق بالجنوب ليست عالية بينما التحديات مرتفعة. الاتحاد الأوروبي معروف بخطى التغيير المرهقة والبطيئة عادة، وهو ما يتجلى بشكل خاص في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بين الحكومات القائمة على الإجماع. وباعتباره نادياً يضم 27 دولة عضواً ذات وجهات نظر ومصالح متباينة، فإن الاتحاد الأوروبي يفشل عادة في القيام ببداية جديدة: محو سياسة فاشلة والبدء من صفحة جديدة. وعندما يعلن عن إصلاح، فإنه ينتهي إلى لحاف من العديد من المبادئ والأدوات القديمة وبعض المبادئ الجديدة (كاردويل، 2012).

ومع ذلك فإن الأمر الأكثر احتياجاً في سياسة الجوار الأوروبية ليس إصلاح المبادئ بقدر ما هو تحقيق هذه المبادئ. لتضييق المفهوم - فجوة الأداء، يجب التركيز على شرعية المخرجات، أي جانب الأداء، على الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية يمكن أن تستفيد أيضاً من زيادة شرعية المدخلات من خلال ليس فقط إجراء المزيد من

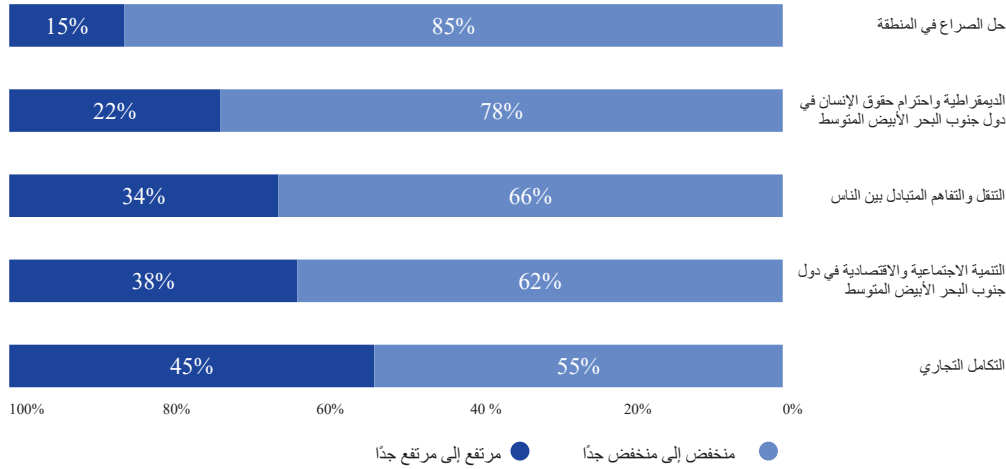
عند النظر إلى الوراء،
بعد عقدين من الزمن،
يمكن للمرء أن يلاحظ
بعض التقدم في تنفيذ
عدد قليل من المبادئ
التي تأسست عليها، مثل
التمايز الذي تم منحه
أدوات جديدة.

حوارات الموائد المستديرة مع صانعي السياسات والخبراء ومنظمات المجتمع المدني في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضاً من خلال السماح لهم بالتعليق على المسودات الأولية لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة.

تم انتقاد سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها ضعيفة مؤسسياً، وتفتقر إلى التمويل الهادف، ولينة جداً بحيث لا يمكنها فرض التغيير السياسي (بلوكمانز، 2017). لقد كانت تفتقر إلى الرغبة السياسية لدى الاتحاد الأوروبي للعمل وفقاً لآلية المشروطية الخاصة به وفقاً لقيمه الأساسية (كوستانيين، 2017). ومع ذلك، عند النظر إلى الوراء، بعد عقدين من الزمن، يمكن للمرء أن يلاحظ بعض التقدم في تنفيذ عدد قليل من المبادئ التي تأسست عليها، مثل التمايز الذي تم منحه أدوات جديدة (انظر أدناه). ومن ثم، ينبغي لسياسة الجوار الأوروبية أن تصبح أقل من «أداة قطع الكعكة» ذات الحجم الواحد، كما وصفها أحد المشاركين في المسح. فيما يتعلق بالملكية المشتركة، تم إحراز بعض التقدم، لكن الانتقادات لا تزال مرتفعة للغاية. وصف أحد المشاركين ذلك بأنه «ستار من الدخان» لفرض أولويات الاتحاد الأوروبي. والأمر الأكثر افتقاراً إليه هو الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق الشروط وفقاً للنهج القائم على الحوافز، والذي لا يزال بعيداً كل البعد عن البيانات التصريحية للاتحاد الأوروبي.

هذه ليست القيم الوحيدة التي لا يروج لها الاتحاد الأوروبي بالقدر الكافي. حل النزاعات، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتنقل/الهجرة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كلها مجالات صعبة من المفترض أن تعالجها سياسة الجوار الأوروبية. وهذه التحديات مرتفعة بشكل خاص فيما يتعلق بالجوار الجنوبي (مؤشر EIU للديمقراطية، 2024؛ الأمم المتحدة 2023). وهذا ما اعترف به المشاركون في مسح يوروميد، الذين وجدوا أن التأثير الفعال للاتحاد الأوروبي على هذه المجالات الأربعة إما «منخفض» أو «منخفض جداً»: 85% فيما يتعلق بحل النزاعات، و78% فيما يتعلق بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، و66% بالنسبة للتنقل/الهجرة و62% بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (الربع الأول). معدلات الأداء المنخفض كبيرة. وبعد مرور عقدين من الزمان منذ إطلاق سياسة الجوار الأوروبية، فإن هذه النتائج قاتمة.

الرسم البياني 1: س 1: لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عامًا. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطية. منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

مبادئ التمايز، والتي تم تعريفها على أنها القدرة على الحصول على إطار عمل مصمم خصيصًا للتعاون بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، كانت بمثابة حادثة في سياسة الجوار الأوروبية. لقد وقفت على النقيض من عملية برشلونة، التي كانت تميل إلى التقدم بوتيرة القاسم الجنوبي المنخفض، وأحيانًا الأدنى، (بيس، 2004)، وبالتالي لم تتضمن أي إشارة إلى النهج الفردي القائم على الحوافز («المزيد مقابل المزيد»). تم إدخال الملكية المشتركة من قبل المفوضية الأوروبية إلى سياسة الجوار الأوروبية لتمكين «الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة من تحديد أهداف التعاون من خلال الموافقة المتبادلة و«إعطاء وزن إضافي لأولويات العمل المتفق عليها» (زاردو، 2022).

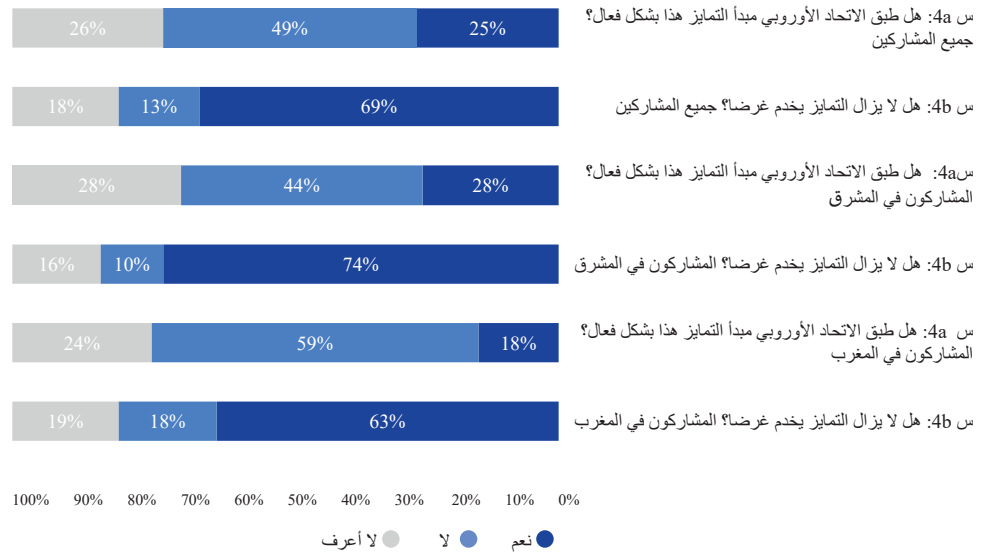
بعد ثلاث عمليات إعادة تقييم وإصلاح لسياسة الجوار الأوروبية (في 2011، 2015، 2021)، أظهرت المبادئ الثلاثة (التمايز، المزيد مقابل المزيد، الملكية المشتركة) الفجوة بين التوقعات العالية والواقع المخيب للآمال تمامًا.

بعد ثلاث عمليات إعادة تقييم وإصلاح لسياسة الجوار الأوروبية (في 2011، 2015، 2021)، تظهر هذه المبادئ الثلاثة الفجوة بين التوقعات العالية والواقع المخيب للآمال. 49% من جميع المشاركين لا يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي طبق مبدأ التمايز بشكل فعال. 25% فقط يعتقدون أنه فعل ذلك (س 4a). 56% لا يعتقدون أن تطبيق النهج القائم على الحوافز أدى إلى المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. 27% فقط يعتقدون ذلك (س 5a). 64% لا يعتقدون أن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تشعر بأنها تشارك في ملكية سياسة الجوار الأوروبية، في حين يعتقد 15% فقط أنهم يشعرون بذلك. ومع ذلك، فإن النسب المئوية في بعض بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أعلى قليلاً فيما يتعلق بالملكية المشتركة. في مصر، يعتقد ثلث المشاركين أنه تم توظيف الملكية المشتركة، ويعتقد 37% من الفلسطينيين الذين شملهم المسح ذلك، وفي الأردن ترتفع هذه النسبة إلى 40%. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان هذا شيئاً فعله الاتحاد الأوروبي بشكل أفضل، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن تكراره في المغرب العربي، أم أن توقعات المشرق كانت أكثر

تواضعاً في البداية؟ يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتعلم منهم ما الذي فعله وأدى إلى زيادة إحساسهم بالملكية المشتركة ودراسة ما إذا كان سيعمل ذلك مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى أيضاً.

ومع ذلك، هناك اتفاق واسع النطاق على أن هذه المبادئ ذات صلة ويجب الحفاظ عليها وتنفيذها. في حين أن 25% فقط من المشاركين يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي طبق التمايز بشكل فعال (س 4a)، يعتقد 69% أن التمايز لا يزال يخدم غرضه ويرغبون في أن يقدم الاتحاد الأوروبي شراكة مصممة خصيصاً لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (س 4b). إذا نظرنا إلى عقدين من الزمن، يمكننا أن نرى المزيد من التمايز، خاصة في الانتقال من الجولة الأولى من «خطط العمل» العامة الشاملة، إلى الجولة الثانية الأكثر تقدماً من خطط العمل، وعندما تم استبدال خطط العمل بقائمة مختصرة من «أولويات الشراكة» الفردية في عام 2015، وأضاف الاتحاد الأوروبي أنواعاً مختلفة من اتفاقيات الشراكة المصممة خصيصاً، على سبيل المثال، بشأن التنقل والهجرة (أندراي 2020)، أو بشأن تغيير المناخ، أو الطاقة والتحول الأخضر، أو الشراكة الاستراتيجية/التميزية. ومرة أخرى، بشكل عام، كانت إجابات دول المشرق أكثر إيجابية قليلاً من بلدان المغرب العربي: 28% مقابل 18% على التوالي. ومع ذلك، هناك نتائج مختلطة داخل هذه المجموعات: فقد وجد 35% من المشاركين في مصر أن التمايز تم تطبيقه بشكل فعال، و33% في لبنان، و31% في إسرائيل، و10% فقط في الأردن. و29% في المغرب مقابل 10% فقط في تونس. ولا يرتبط هذا بالأدوات المختلفة التي استخدمها الاتحاد الأوروبي مع كل بلد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

الرسم البياني 2: س 4: أحد المبادئ الأكثر تميزاً في سياسة الجوار الأوروبية هو التمايز، والذي بموجبه يعترف الاتحاد الأوروبي بالتطلعات المختلفة للدول الشريكة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ويقدم لها شراكات مصممة خصيصاً وفقاً لذلك

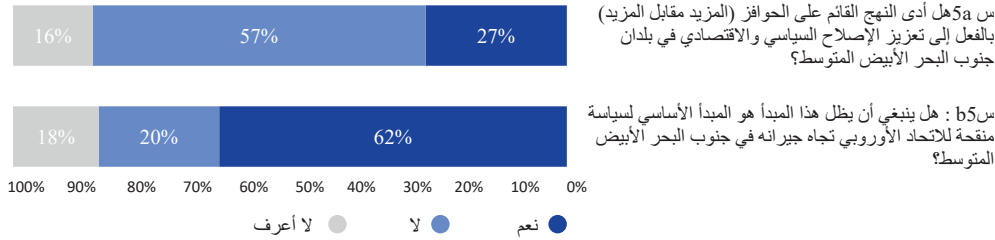


المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

ومع ذلك، تظهر نتائج المسح وجود اتفاق واسع النطاق على أن هذه المبادئ ذات صلة ويجب الحفاظ عليها وتنفيذها.

يمكن رؤية نفس التطور فيما يتعلق بـ «النهج القائم على الحوافز»، الذي تم إدخاله لسياسة الجوار الأوروبية في عام 2011: يعتقد 57% أنه لم يعزز الإصلاح السياسي أو الاقتصادي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (27% فقط يعتقدون أنه فعل ذلك، س 5a)، ومع ذلك فإن 62% يعتقدون أنه ينبغي أن يظل المبدأ الأساسي لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة (س 5b). وسواء كان ذلك يعكس اعتماد مسار المشاركين من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أو وجهات نظر مبدئية، فإن الأمر متروك للمفوضية الأوروبية المقبلة أن تسعى جاهدة لتعزيز إنجازاتها.

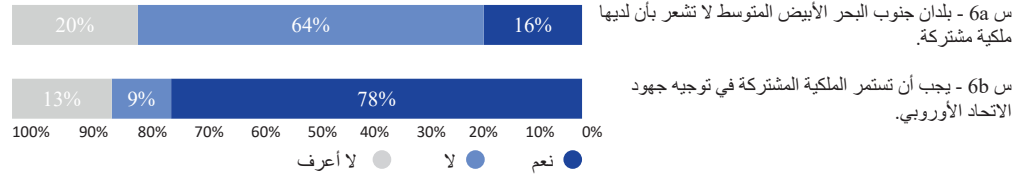
الرسم البياني 3: س 5: منذ إنشاء سياسة الجوار الأوروبية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى جعل بعض أشكال مساعداته المالية مشروطة، بهدف توفير حافز إضافي لمتابعة الإصلاح السياسي والاقتصادي



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

فيما يتعلق بالملكية المشتركة، فإن الفجوة أوسع: 64% من المشاركين لا يعتقدون أن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تشعر بالملكية المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية (س 6a). ومع ذلك، يعتقد 78% من المشاركين في المسح أن مبدأ الملكية المشتركة يجب أن يستمر في توجيه جهود الاتحاد الأوروبي في إعادة تحديد نهجه تجاه بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (س 6b). وقد تم تعزيز شرعية المدخلات في السنوات القليلة الماضية من خلال المشاورات واجتماعات المائدة المستديرة مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. وتبدأ هذه الجهود لتنعكس في الإجابات المقدمة من منظمات المجتمع المدني، وهي الأعلى، ولكنها لا تزال ضعيفة للغاية (23%) وتعكس إجابات الخبراء أدنى مستوى من شرعية المدخلات (10%).

الرسم البياني 4: س6: منذ إنشاء سياسة الجوار الأوروبية، كرر الاتحاد الأوروبي بانتظام أنه "لا يسعى إلى فرض أولويات" على شركائه، وقد ظهر مبدأ الملكية المشتركة بشكل ثابت في الوثائق الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية



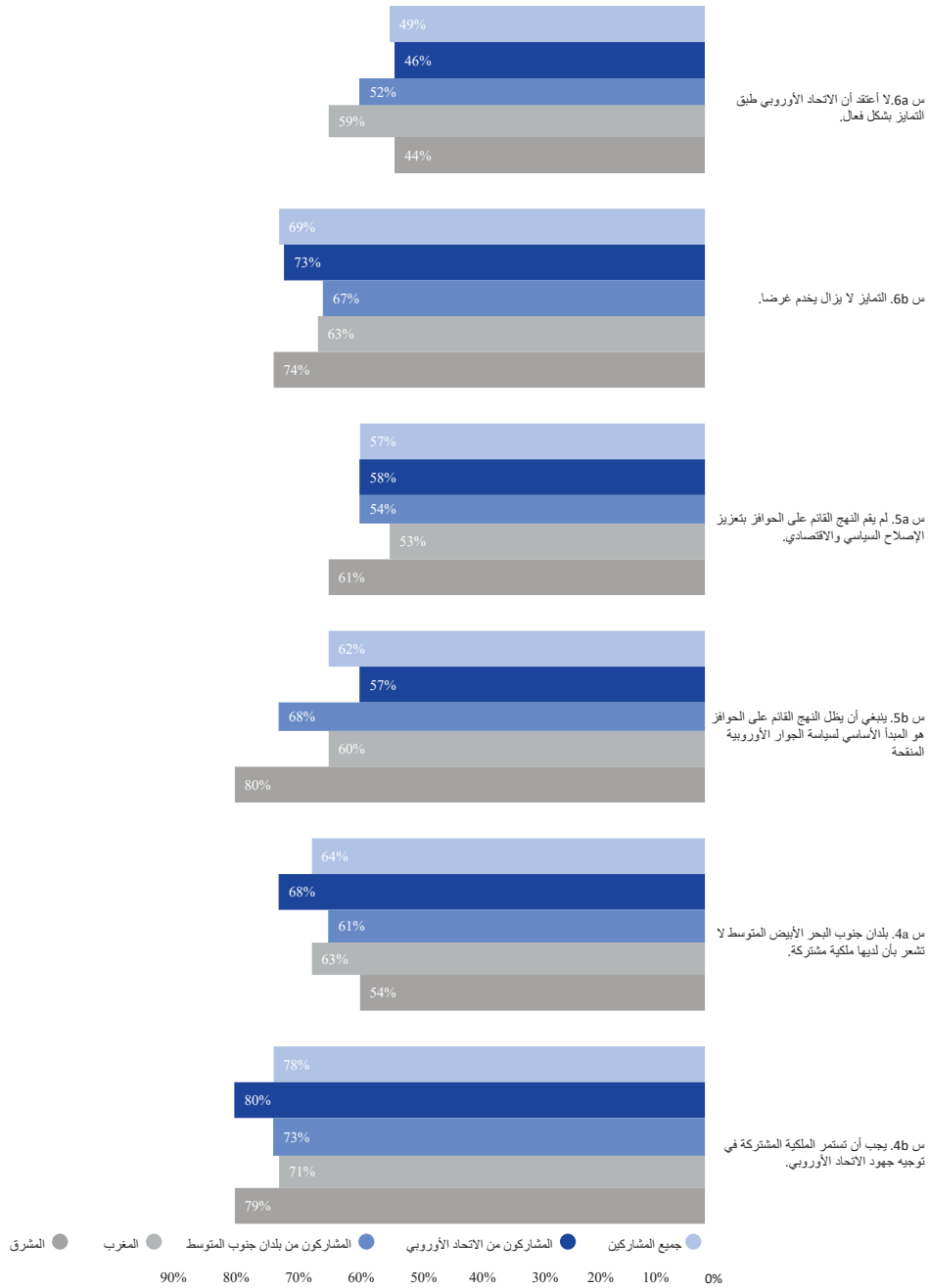
المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

الفجوة بين التوقعات والأداء (الحقيقي أو المتصور) واقعية. وتأتي خيبة الأمل من جانب المشاركين في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وكما ذكرنا، فإن المبادئ ذاتها لا تزال تتمتع بدعم قوي على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجهه الجانبين يكمن في تحسين تنفيذ هذه المبادئ والعمل على تحقيق نتائج سياسة الجوار الأوروبية وفقاً لها، وليس استبدالها.

إلى جانب نتائج التقييم السلبية المتشابهة تمامًا الواردة من كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط هناك بعض الاختلافات بين صفتي البحر الأبيض المتوسط. يرغب المشاركون في الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على مبادئ التمايز والملكية المشتركة أكثر قليلاً من نظرائهم في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: 73% في الاتحاد الأوروبي و67% في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالتمايز (س 4b)، و80% من قبل المشاركين في الاتحاد الأوروبي مقارنة بـ 73% من قبل بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالملكية المشتركة (س 6b). وفيما يتعلق بالنهج الشامل، يرغب 68% من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في الحفاظ عليه، مقارنة بـ 57% فقط من الاتحاد الأوروبي (س 5b). ومن الغريب أنه يبدو أن المشاركين في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (صانعي السياسات والخبراء ومنظمات المجتمع المدني) يؤمنون بفعالية شروط الاتحاد الأوروبي - إذا تم تنفيذها بشكل صحيح - أكثر قليلاً من أولئك الموجودين في الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر غير متوقع على الإطلاق، مع الأخذ في الاعتبار الانتقادات السائدة في هذه البلدان تجاه الاتحاد الأوروبي باعتباره دولة ما بعد الاستعمار. ومن بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، أرادت دول المشرق، فيما يتعلق بجميع المبادئ الثلاثة، أن يتم تطبيق هذه المبادئ أكثر من بلدان المغرب العربي. هناك حاجة إلى مزيد من البحث لشرح هذا الاختلاف الطفيف ولكن الثابت (انظر الرسم البياني 5 أدناه).

مبادئ سياسة الجوار الأوروبية ذاتها لا تزال تتمتع بدعم قوي على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجهه الجانبين يكمن في تحسين تنفيذ هذه المبادئ والعمل على تحقيق نتائج سياسة الجوار الأوروبية وفقاً لها، وليس استبدالها

الرسم البياني 5: مراجعة بعض المبادئ التأسيسية لسياسة الجوار الأوروبية



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

وبما أن التمايز وخاصة الملكية المشتركة أمر صعب المنال، سيكون من المفيد أن يقوم معهد بحث مستقل بتطوير مؤشر لقياس هذه المبادئ على أساس الإعلانات المشتركة والمنفصلة، وإجراء الحوار السياسي، والمفاوضات، ومحتوى الاتفاقيات، والشراكات وغيرها من أشكال التعاون وتحقيقها على أرض الواقع باستخدام منهجية هذا المسح والمقابلات ومجموعات التركيز. يمكن أن يكون شكل آخر من أشكال القياس هو مدى بعد بلد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عن تحقيق أهداف سياسة الجوار الأوروبية (مثل قياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة).

ويعدّ التوجه نحو الشراكة تعددية الأطراف المصغرة (كبيرك2024) طريقة أخرى للمضي قدماً. ويشكل تشكيل تجمعات ثلاثية أو رباعية على أساس مخصص أيضاً وسيلة لخلق المزيد من الديناميكية عند تنفيذ التمايز والملكية المشتركة، فضلاً عن تعزيز التعاون عبر الحدود عبر البحر الأبيض المتوسط. ويعدّ التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وإسرائيل مثلاً على ذلك، رغم أنه يحتاج إلى مزيد من التطوير. وربما من خلال التركيز على التعاون عبر الحدود، تستطيع سياسة الجوار الأوروبية خلق المزيد من القيمة لكل من الاتحاد الأوروبي وبين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

كما ذكر سابقاً، من المتوقع إجراء جولة أخرى من إعادة تقييم سياسة الجوار الأوروبية عند دخول المفوضية الأوروبية الجديدة في عام 2024. ويأتي ذلك في وقت تحولت فيه «حلقة الأصدقاء» القديمة التي أعلنت في أستراليا في عام 2003، والتي تحولت في الاستراتيجية الأوروبية العالمية لعام 2016 إلى «حلقة نار»، إلى خطر أمني حقيقي على الاتحاد الأوروبي منذ عام 2022 بسبب حرب روسيا ضد أوكرانيا. تعرض أمن الجوار لمزيد من زعزعة الاستقرار في عام 2023 بسبب حرب غزة بين إسرائيل وحماس. لكننا الحريين آثار إقليمية بعيدة المدى وأخرى داخلية محلية. هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على حل الصراعات.

لقد تم الهجوم الروسي على أوكرانيا أيضاً من أراضي بيلاروسيا، إحدى دول سياسة الجوار الأوروبية. تسببت هذه الحرب في تقسيم الشراكة الشرقية بين الدول التي يعلق الاتحاد الأوروبي العلاقات معها ويفرض عليها عقوبات، كما هو الحال مع بيلاروسيا، وبين الدول التي أصبحت إما دول سريعة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مثل أوكرانيا ومولدوفا، وجورجيا التي منحها الاتحاد الأوروبي. وضع الدولة المرشحة. سياسة الجوار الأوروبية، التي تم وضعها في عام 2002 كبديل لعضوية الاتحاد الأوروبي، كأداة سياسية لتعزيز علاقات حسن الجوار مع أحيوان الجدد في الشرق بعد التوسعة 2004-2007، انقسمت في عام 2022 إلى المرشحين للاتحاد الأوروبي، وهم نادي المستقبل. شركاء (أكثر بكثير من الأصدقاء)، وأعداء ومعاقبون. ولم تعد تعكس الأساس المنطقي الأصلي. ربما تكون هناك حاجة للعودة إلى التركيز فقط على الجوار الجنوبي.

في الختام، على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فإن توقعات هيل - فجوة القدرات ومفهوم كونيغ لسياسة الجوار الأوروبية - لا تزال حجج فجوة الأداء قائمة، وربما أكثر من ذلك، حيث أن التحديات الخارجية والأمنية في عشرينيات القرن الحالي أكبر بكثير من تلك التي كانت في التسعينيات من القرن المنصرم. المبادئ التي قامت عليها سياسة الجوار الأوروبية: التمايز، والنهج القائم على الحوافز، والملكية المشتركة، تحظى بعلامات منخفضة للغاية في كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكنها أيضاً تستحق التقدير على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. إن الأمر الأكثر احتياجاً في سياسة الجوار الأوروبية ليس إصلاح المبادئ بقدر ما هو تحقيق هذه المبادئ. لتضييق الفجوة بين المفهوم والأداء، يجب أن يكون التركيز بشكل خاص على شرعية المخرجات (جانب الأداء)، ولكن سيكون من المفيد والمعزز أيضاً زيادة شرعية المدخلات. تقع على عاتق الجانبين مهمة تحسين تنفيذ هذه المبادئ والعمل على تحقيق نتائج سياسة الجوار الأوروبية وفقاً لها، وليس استبدالها. يجب على كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط العمل بشكل مشترك لتضييق الفجوة بين التوقعات والتحقق المتصور وتحقيق المزيد من الوعد المتمثل في تمايز سياسة الجوار الأوروبية والملكية المشتركة والعمل على إنجازات سياسة الجوار الأوروبية.

كما تشكل التجمعات
الثلاثية أو الرباعية
على أساس مخصص
وسيلة لخلق المزيد
من الديناميكية عند
تنفيذ التمايز والملكية
المشتركة، فضلاً عن
تعزيز التعاون عبر
الحدود عبر منطقة البحر
الأبيض المتوسط.

إن كلا الحربيين (روسيا
ضد أوكرانيا، وفي غزة
بين إسرائيل وحماس)
لهما آثار إقليمية بعيدة
المدى وأخرى داخلية
محلية. هناك حاجة إلى
مزيد من التركيز على
حل الصراعات.

اليوم لم تعد سياسة
الجوار الأوروبية تعكس
المنطق الأصلي. ربما
تكون هناك حاجة للعودة
إلى التركيز فقط على
الجوار الجنوبي.

الفهرس

أندرادي بي. ج. (2020). تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة مع البلدان الشريكة في إطار الميثاق الجديد: أدوات جديدة لنموذج جديد؟ قانون وسياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي: <https://eumigrationlawblog.eu/eu-cooperation-on-migration-with-partner-countries-within-the-new-pact-new-instruments-for-a-new-paradigm/>

بلوكمانز، س. (2017). تقادم سياسة الجوار الأوروبية، غلاف ورقي لـ CEPS، أكتوبر (تشرين الأول).

كاردويل، بي. جي (2012). يوروميد، سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط: أطر السياسات المتداخلة في حوكمة الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات السوق المشتركة، (2)49، 219-41.

دييز، ت. (2013). القوة المعيارية كهيمنة، التعاون والصراع، (2)48، 194-210.

وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU 2024)، مؤشر الديمقراطية 2023: عصر الصراع.

هيل سي. (1993). فجوة القدرة والتوقعات، أو تصور الدور الدولي لأوروبا، مجلة دراسات السوق المشتركة، 31، ص 305 - 328.

كوينج، ن. (2016). الارتقاء بسياسة الجوار الأوروبية إلى ما هو أبعد من الفجوة بين التصور والأداء. ورقة سياسات معهد جاك ديلور 160: 22.

كوستانيان، ه. (2017). تقييم سياسة الجوار الأوروبية، رومان ولتلفيلد الدولية.

كبيريك ر. (2024). استكشاف إمكانات الشراكة تعددية الأطراف المصغرة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، ورقة يورومسكو رقم 65.

بيس، م. (2004). الشراكة الأورو-متوسطية والاستراتيجية المتوسطة المشتركة؟ سياسة الاتحاد الأوروبي من منظور خطابي، الجغرافيا السياسية 9.2 (2004): 292-309.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للمعلومات لأوروبا الغربية (2023)، الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي: حقائق، وليس تصورات، 14 ديسمبر (كانون الأول). هنا

<https://unric.org/en/migration-to-the-eu-facts-not-perceptions/>

زاردو، ف. (2020). الملكية المشتركة في العلاقات الأورو-متوسطية: السلطة والتفاوض، بالجريف ماكميلان.